

الاتحاد الدولي للاتصالات

ITU-T

قطاع تقييس الاتصالات
في الاتحاد الدولي للاتصالات

الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

جوهانسبرغ، 21 - 30 أكتوبر 2008

**القرار 76 - الدراسات المتعلقة باختبارات المطابقة
وقابلية التشغيل البيئي ومساعدة البلدان النامية
والبرنامج المستقبلي المحتمل الخاص بعلامة الاتحاد**

تمهيد

الاتحاد الدولي للاتصالات وكالة متخصصة للأمم المتحدة في ميدان الاتصالات. وقطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) هو هيئة دائمة في الاتحاد الدولي للاتصالات. وهو مسؤول عن دراسة المسائل التقنية والمسائل المتعلقة بالتشغيل والتعريف، وإصدار التوصيات بشأنها بغرض تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي.

وتحدد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) التي تجتمع مرة كل أربع سنوات المواضيع التي يجب أن تدرسها لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات وأن تُصدر توصيات بشأنها.

القرار 76

الدراسات المتعلقة باختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي ومساعدة البلدان النامية¹ والبرنامج المستقبلي المحتمل الخاص بعلامة الاتحاد

(جوهانسبرغ، 2008)

إن الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات (جوهانسبرغ، 2008)،

إذ تشير إلى

- (أ) أن قابلية التشغيل البيئي لشبكات الاتصالات الدولية هي السبب الرئيسي لإنشاء الاتحاد الدولي للاتصالات سنة 1865 (اتحاد البرق الدولي) وأن ذلك ما زال أحد الأهداف الرئيسية في الخطة الاستراتيجية للاتحاد؛
- (ب) أن تقييم المطابقة هو السبيل المقبول للبرهنة على أن منتجاً ما يلتزم بمعيار دولي وأن ذلك أمر يتسم بأهمية متزايدة في سياق التزامات التقييم الدولي لأعضاء منظمة التجارة العالمية بموجب الاتفاق المعني بالعوائق التقنية أمام التجارة؛
- (ج) أن توصيات قطاع تقييم الاتصالات X.290 إلى X.296 تحدد منهجية عامة لاختبارات مطابقة التجهيزات لتوصيات هذا القطاع؛
- (د) أن اختبارات المطابقة من شأنها أن تزيد من احتمال قابلية التشغيل البيئي للتجهيزات المطابقة لمعايير الاتحاد الدولي للاتصالات؛
- (هـ) أن قلة من توصيات قطاع تقييم الاتصالات الراهنة يحدد متطلبات اختبارات قابلية التشغيل البيئي أو المطابقة؛
- (و) أن القرار 123 (المراجع في أنطاليا، 2006) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين يكلف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة بالعمل بالتعاون الوثيق فيما بينهم على متابعة المبادرات التي تساعد على سد الفجوة التقييمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛
- (ز) أن التدريب التقني وتنمية القدرات المؤسسية الهادفة إلى إجراء الاختبارات وإصدار الشهادات قضيتان جوهريتان بالنسبة للبلدان من أجل تحسين عمليات تقييم المطابقة لديها وتعزيز نشر شبكات الاتصالات المتقدمة وزيادة التوصيلية العالمية؛
- (ح) أن من غير المناسب أن يدخل الاتحاد الدولي للاتصالات بالذات في مجال إصدار الشهادات واختبارات التجهيزات والخدمات وأن العديد من الهيئات الإقليمية والوطنية لوضع المعايير تقدم أيضاً اختبارات المطابقة؛
- (ط) أن المادة 17 من دستور الاتحاد، التي تنص على أن وظائف قطاع تقييم الاتصالات هي الوفاء بشكل كامل بأهداف الاتحاد المتعلقة بتقييم الاتصالات، تنص على أن أداء هذه الوظائف يجب أن يكون "مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بالبلدان النامية"؛
- (ي) النتائج الممتازة التي حققها الاتحاد في تنفيذ علامة الأنظمة الساتلية العالمية للاتصالات الشخصية المتنقلة،

وإذ تشير كذلك إلى

أن توفير قابلية التشغيل البيئي ينبغي أن يكون الهدف النهائي للتوصيات المقبلة لقطاع تقييم الاتصالات،

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وإذ تضع في اعتبارها

- أ) أن ثمة عدداً متزايداً من الشكاوى مفادها أن التجهيزات غالباً ما لا تتسم بالقابلية الكاملة للتشغيل مع تجهيزات أخرى؛
- ب) أن بعض البلدان، لا سيما البلدان النامية، لم تكتسب بعد القدرة على اختبار التجهيزات وتوفير الضمانات للمستهلكين لديها؛
- ج) أن زيادة الثقة في مطابقة تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات من شأنها أن تزيد احتمال قابلية التشغيل البيئي من طرف إلى طرف بين تجهيزات مختلف المصنعين وأن تساعد البلدان النامية في اختيار الحلول،

وإذ تلاحظ

- أ) أن متطلبات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي من أجل الاختبارات عناصر أساسية لتطوير تجهيزات قابلة للتشغيل البيئي تقوم على أساس توصيات قطاع تقييس الاتصالات؛
- ب) أن ثمة خبرة عملية هائلة لدى أعضاء قطاع تقييس الاتصالات فيما يخص وضع المعايير ذات الصلة للاختبارات وإجراءات الاختبارات التي تستند إليها الإجراءات المقترحة في هذا القرار؛
- ج) ضرورة مساعدة البلدان النامية في تسهيل الحلول التي تنطوي على قابلية التشغيل البيئي وتخفيض تكاليف شراء الأنظمة والتجهيزات من قبل المشغلين، لا سيما في البلدان النامية، والعمل في الوقت ذاته على تحسين نوعية المنتجات؛
- د) أنه في حالة عدم إجراء التجارب أو الاختبارات الخاصة بقابلية التشغيل البيئي قد يعاني المستعملون من قصور إمكانية التشغيل بين التجهيزات الواردة من مصنّعين مختلفين،

وإذ تضع في اعتبارها

- أ) أن قطاع تقييس الاتصالات قد بدأ من حين لآخر اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي، على النحو المذكور في الإضافة 2 لتوصية السلسلة A لقطاع تقييس الاتصالات؛
- ب) أن موارد الاتحاد الدولي للاتصالات الخاصة بالتقييس محدودة وأن اختبارات قابلية التشغيل البيئي تتطلب بنية تحتية تقنية محددة؛
- ج) أن مجموعة مختلفة من الخبراء ضرورية للقيام بتقييس اختبارات قابلية التشغيل البيئي وتطوير المنتجات واختبارها؛
- د) أن من الأفضل أن يقوم باختبارات قابلية التشغيل البيئي، مستعملو المعيار الذين لم يشتركوا في عملية التقييس نفسها وليس خبراء التقييس الذين أعدوا مواصفات المعيار؛
- هـ) أن التعاون، بناءً على ذلك، ضروري مع الهيئات الخارجية للاختبارات،

تقرر

- 1 أن تقوم لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات بوضع التوصيات الضرورية لاختبارات المطابقة الخاصة بتجهيزات الاتصالات في أقرب وقت ممكن؛
- 2 أن يتم في أقرب وقت ممكن قيام قطاع تقييس الاتصالات بوضع توصيات تناول اختبارات قابلية التشغيل البيئي؛
- 3 أن يقوم قطاع تقييس الاتصالات، بالتعاون مع القطاعين الآخرين حسبما يكون مناسباً، بوضع برنامج يرمي إلى:

'1' مساعدة البلدان النامية في تحديد فرص بناء القدرات البشرية والمؤسسية والتدريب في مجال اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي؛

'2' مساعدة البلدان النامية في إنشاء مراكز إقليمية أو دون إقليمية لإجراء اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي حسبما تقتضيه الحاجة؛

4 أن متطلبات اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي يجب أن تنص على التحقق من المعلمات المحددة في التوصيات الحالية والمقبلة لقطاع تقييس الاتصالات الخاصة بتجهيزات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخاصة كذلك باختبارات قابلية التشغيل البيئي من أجل ضمان التوافق الكامل،

تكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بالتعاون مع مكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تنمية الاتصالات من أجل النهوض بأنشطة استكشافية في كل منطقة لتحديد المشاكل التي تواجهها البلدان النامية ووضع أولوياتها فيما يتعلق بتحقيق قابلية التشغيل البيئي لتجهيزات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

2 بالاضطلاع، استناداً إلى نتائج الفقرة 1 من "تكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات" أعلاه، بدراسة البنود الواردة أدناه:

'1' التأثير العام على الاتحاد الدولي للاتصالات والمصنعين

'2' التبعات القانونية والتنظيمية الوطنية والدولية

'3' تكلفة إنشاء مرافق الاختبارات

'4' مواقع مرافق الاختبارات

'5' التدابير الواجب اتخاذها من أجل بناء قدرات الموارد البشرية الضرورية؛

3 بإجراء الدراسات الضرورية بهدف إدخال استعمال علامة الاتحاد في إطار برنامج محتمل في المستقبل بشأن علامة الاتحاد كبرنامج طوعي يسمح للمصنعين ومقدمي الخدمات بالإعلان بصورة مرئية بأن تجهيزاتهم مطابقة لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات، وبزيادة احتمال قابلية التشغيل البيئي، وبالنظر في إمكانية تطبيق هذه العلامة كمؤشر لدرجة ما من قابلية التشغيل البيئي في المستقبل؛

4 بدراسة التبعات المالية والقانونية بالنسبة لقطاع تقييس الاتصالات وصناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجميع الشواغل الأخرى التي أثرت فيما يتعلق بهذا المقترح بخصوص احتمال إدخال علامة الاتحاد في إطار برنامج محتمل في المستقبل بشأن علامة الاتحاد؛

5 بإشراك الخبراء والكيانات الخارجية حسبما يكون ملائماً؛

6 برفع نتائج هذه الدراسات إلى المجلس في دورة عام 2009 للنظر فيها واتخاذ الإجراءات الضرورية بشأنها،

تكلف لجان الدراسات

1 بالقيام في أقرب وقت ممكن بتحديد توصيات قطاع تقييس الاتصالات القائمة والمقبلة التي من شأنها أن تكون مرشحة لقابلية التشغيل البيئي على أن تؤخذ في الحسبان احتياجات الأعضاء (مثل قابلية التشغيل البيئي للتجهيزات والمطاريق وأجهزة كودك السمعية/الفيديوية وشبكات النفاذ والنقل الخاصة بشبكات الجيل التالي)، والقادرة على تقديم خدمات قابلة للتشغيل البيئي من طرف إلى طرف على نطاق عالمي، والعمل، إذا دعت الحاجة على إضافة متطلبات محددة في هذا الشأن إلى محتواها؛

2 بإعداد توصيات قطاع تقييس الاتصالات المحددة في الفقرة 1 من "تكلف لجان الدراسات" أعلاه، وذلك بغية إجراء اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي حسبما يكون مناسباً،

تدعو المجلس

- 1 إلى النظر في تقرير مدير مكتب تقييس الاتصالات المشار إليه في الفقرة 6 من "تكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات" أعلاه؛
- 2 إلى تقديم تقرير، حسب الاقتضاء، عن هذه المسألة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين في عام 2010، مع مراعاة القرار 158 (أنطاليا، 2006) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين بشأن قضايا مالية ينظر فيها المجلس،

تدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع

- 1 إلى المساهمة في تنفيذ هذا القرار؛
- 2 إلى تشجيع الكيانات الوطنية والإقليمية للاختبارات على مساعدة قطاع تقييس الاتصالات في تنفيذ هذا القرار.